إدارة الأزمة الاقتصادية في مصر: إشكاليات الواقع وسيناريوهات الحل

أ.د/ أحمد أحمد السيد[1] د/ السيد عبد المنعم حجازي[2]
أستاذ الاقتصاد، كلية العلوم الزراعية البيئية بالعريش، جامعة قناة السويس.
مدرس إدارة الأعمال، المعهد العالي للعلوم الإدارية، بلبيس – شرقية.

تمهيد:

يشير الواقع المصرى على الصعيد السياسى والاقتصادى والاجتماعى لعدد كبير من القضايا التى تحتاج لمعالجة بدقة وسرعة وكفاءة، ويأتى على رأس هذه القضايا إشكاليات الأزمة الاقتصادية الأمر الذى يؤكد على ضرورة تبنى أسلوبا إداريا أو أكثر، بحيث يتحد الهدف والوسيلة عند الاستخدام، حيث يعانى الاقتصاد المصرى معوقات تنتظم فى: متاعب حقيقية وجسيمة لكنها قديمة كانت موجودة قبل الثورة، ومستمرة منذ أوائل السبعينيات يمكن إرجاعها إلي: سياسات اقتصادية غير رشيدة استمرت بلا انقطاع حتى قيام ثورة يناير ٢٠١١، ومتاعب اقتصادية نتجت عن الثورة، فمن الطبيعي أن تحدث بعض المتاعب الاقتصادية، وثمة نوع ثالث ليس قديما ولا يتصل بالثورة، وإنما حدث بعد الثورة بسبب أن الفترة الانتقالية، وعمليات التحول تم اتخاذ إجراءات وقرارات أعاقت كثيرا إدارة عمليات التنمية الاقتصادية فى مصر.

أهمية البحث:

وتتضح أهمية الدراسة الحالية من خلال أهمية موضوعها الذى تتناوله، حيث إنها تتناول الأزمة الاقتصادية التى يعانى منها معظم دول العالم منذ نهايات القرن العشرين، كما أنها تستمد أهميتها من موقع مصر وأهميته فى المنطقة العربية، والإسلامية، مع الإيمان بأهميتها لما يعرف بالشرق الأوسط، وما يعانيه الاقتصاد المصرى فى ظل تحول ثورى وسياسى أدى لحدوث خلل فى إدارة الاقتصاد المصرى، الأمر الذى استرعى انتباهنا لضرورة الكشف عن إشكاليات واقع الأزمة الاقتصادية فى مصر فى ظل أوضاع داخلية وإقليمية، كرست عددا من الأمور التى ثار من أجلها الشعب وما يزال يراوح، مع التأكيد على بعض الآليات لرؤى الحل.

المشكلة البحثية:

تتباين المؤشرات الاقتصادية فى مصر إبان الفترة الانتقالية، وبعد الانتخابات الرئاسية حول حجم خسائر الاقتصاد المصري من جراء ثورة ٢٥ يناير، وتوشك الحقيقة أن تضيع وسط ذلك الزخم، وللكشف عن الحقيقة دون المبالغة في خسائر الاقتصاد المصري

بسبب ثورة يناير تؤكد أن الخطأ لم يكن خطأ الثورة ولكن خطأ الثورة المضادة التي أرهبت الناس وتسببت في عمليات القلق والاضطراب التي أدت لمعاناة الاقتصاد المصري، وبعض السياسات الخاطئة للحكومات، وضغوط الأوضاع السياسية غير المستقرة، وحجم الدين الداخلى والخارجى، والتزامات كل منهما.

وفى الواقع فإن الاقتصاد المصري لم يكن بحالة جيدة من قبل، ويكفي أن عدد سكان العشوائيات في مصر وصل إلى نسبة ٢٠ مليون نسمة وبلغت نسبة الفقراء في مصر ما يصل إلى ٤٠٪ من السكان، وأنه وفقا للتقديرات الرسمية على اعتبار أن الخسائر تصل إلى ٦٣ مليون جنيه يوميا، ما يعادل ٣٧ مليار جنيه خلال شهري (٢٥ يناير – ٢٥ مارس)، ويمثل هذا الرقم خسارة ما يعادل ٩ أيام من الدخل القومي، ولا يقاس اجتماعيا بما حققته الثورة من حرية وعدالة اجتماعية وكرامة، فالمستقبل الاقتصادي في مصر سيكون أفضل بكثير مما كان عليه في السابق، لأن الحد من الفساد سيوفر مناخاً جاذباً للاستثمارات محلية وأجنبية، كما أن الطريق نحو نهضة اقتصادية حقيقية يظهر في الاستقرار الأمني ووضع حد أدنى للأجور وإعادة هيكلة الإنفاق العام والعمل على الحد من البذخ والإسراف الحكومي ووضع ضوابط صارمة على التعامل في الأسواق.

أهداف البحث:

إيماءاً إلي مشكلة الدراسة فإن البحث يهدف إلي تحقيق مؤشرات الأزمة الاقتصادية المصري، التداعيات الاقتصادية والاجتماعية المصرية، منطلقات إشكاليات أزمة الاقتصاد المصري، الآثار الاقتصادية والبحوث المستقبلية، وأخيراً كيفية إدارة الأزمة الاقتصادية المصرية.

النتائج ومناقشتها

أولاً: مؤشرات الأزمة الاقتصادية فى مصر (١):

أشار صندوق النقد الدولى إلى أن استمرار ارتفاع أسعار الغذاء والوقود وتأثيرات ثورة ٢٥ يناير تمثل تحديات كبيرة أمام الاقتصاد المصرى، إلا أن إعادة تخطيط أجندة مصر ستمكنها من استعادة قوة اقتصادها مرة أخرى، ورغم قوة القاعدة الاقتصادية فى مصر قبل

(١) تقرير صندوق النقد الدولى حول: "مسر بعد الثورة"، الموقع عبر الشبكة الدولية للمعلومات:
http://www.egylovers.org/vb/showthread.php?t=58093

الثورة، والمتمثلة فى قوة الاحتياطى النقدى الذى ازداد بسرعة فى ٢٠١٠، وقوة النظام المصرفى المصرى، إلا أن معدلات البطالة ظلت مرتفعة حيث بلغت ٢٥٪ فى السنوات الأخيرة، كما زادت الفجوة بين الأغنياء والفقراء، وتفاقم الشعور بعدم المساواة فى الحصول على الفرص الاقتصادية، خاصة فى العقد الأخير.

وإبان الحقبة السابقة على الثورة تفاقم حجم الدين الحكومى، والعجز المالى، كما استمرت معدلات التضخم فى ارتفاع متجاوزة حاجز الـ ١٠٪، بسبب ارتفاع أسعار المواد الغذائية، وهو ما كان له أكبر
الأثر على الفقراء، كما أنه فى أعقاب ثورة ٢٥ يناير تعرض الاقتصاد المصرى لوضع سئ، حيث إنهارت السياحة التى تمثل ١١٪ من الناتج المحلى الإجمالي، كما اهتزت ثقة المستثمرين والمستهلكين على حد سواء فى الاقتصاد، وأغلقت البنوك والبورصة.

وتعد المظاهرات والاحتجاجات العمالية الداعية لرفع الأجور، واتجاه وزارة المالية لطرح المزيد من أذون الخزانة لسد عجز الموازنة، واضطرار الحكومة لسحب ١٣ مليار دولار من الاحتياطى النقدى لمواجهة المطالب المتزايدة، بالإضافة إلى انخفاض سعر صرف الجنيه بنسبة ٢٪، مع تدهور الحالة الأمنية بشكل كبير، من العوامل التى تؤدى لعدم عودة الاقتصاد لما كان عليه قبل الثورة بشكل أسرع.

وهذا خلال الشهور الأولى للثورة وفيما يتعلق بحركة تدفقات رأس المال، نجد أن وتيرة هذه التدفقات لا تزال بطيئة، خاصة فى ظل التدقيق فى التحويلات المتعلقة بالأشخاص قيد التحقيق الجنائى، كما أن إعادة فتح البنوك أدى لحدوث طوابير طويلة لسحب النقود فى الأسبوع الأول، كما أنه عند إعادة فتح البورصة فى ٢٣ مارس ٢٠١١ شهدت بداية التداول انخفاضاً حاداً لأسعار الأسهم فى أول يومين، ثم بدأت البورصة تتعافى تدريجياً، حتى عادت معدلاتها الطبيعية.

وتوقع التقرير استمرار زيادة العجز بنسبة ٢٪ عن المتوقع خلال السنوات المالية الحالية، لافتا إلى أن الإنفاق الإضافى على الأجور والمعاشات وصندوق التعويضات، فى ظل ضعف الإيرادات المحصلة وارتفاع أسعار الفائدة على الإقتراض الحكومى، سيضاعف من العجز، إلا إذا قامت الحكومة بإعادة ترتيب أولويات الإنفاق.

وعلى المدى القصير يتوقع صندوق النقد تراجع معدلات النمو الاقتصادى إلى نسبة تتراوح ما بين ١-٢٪ بنهاية العام المالي، نتيجة انكماش الاقتصاد بنسبة ١٪، فى حين تتوقع

الحكومة المصرية أن تسجل معدلات النمو نسبة تتراوح ما بين ٢.٥ – ٣٪ خلال العام الحالى.

كما تتوقع التقارير حدوث ارتفاع تدريجى للاقتصاد المصرى خلال العام المالى المقبل، والمتوقع فيه أن تصل معدلات النمو إلى ٤٪ من الناتج المحلى الإجمالى، لكن لا تزال مشكلة التضخم مستمرة مع تزايد التوقعات بارتفاعها، فى ضوء الانخفاض الحاد فى السياحة وتراجع التحويلات الخارجية، وارتفاع أسعار المواد الغذائية، وهو ما يزيد من عجز الميزان التجارى بنسبة ٣.٣٪ من الناتج المحلى الإجمالى بنهاية العام المالى الحالى.

وإذا أراد الاقتصاد المصرى معاودة النمو، فإن ذلك يتوقف على عملية التحول السياسى المنظم والناجح لاستعادة الانضباط الأمنى مرة أخرى، فى ظل ارتفاع نسبة البطالة على المدى القصير بسبب الظروف الاقتصادية، خاصة مع عودة المصريين العاملين فى ليبيا بعد ثورتها، ومن المؤكد أن ميزان المدفوعات سيظل تحت ضغط فى ظل اتساع العجز فى الحساب الجاري، فى الوقت الذى سيظل فيه الاستثمار الأجنبى متوقفا فى انتظار استقرار الأوضاع السياسية.

ويتطلب تحقيق الأهداف الاجتماعية وإقرار العدالة بين المواطنين، الذى تسعى له الحكومة، الحفاظ على استقرار الاقتصاد، ومراعاة الحفاظ على العجز المالى فى مستوى يمكن السيطرة عليه، فى ضوء المطالب المتزايدة، لضمان استدامة موقف الدين العام، فى وقت تملك فيه الإمكانيات التى تؤهلها لاستعادة مكانتها الاقتصادية مرة أخري، من قوة الشباب والمكانة الجغرافية المتميزة وكبر حجم السوق.

ثانياً: التداعيات الاقتصادية والاجتماعية فى الحالة المصرية:

يعتبر العقدين الأخيرين من القرن العشرين والأول من الحادى والعشرين هي حقبة تحرير السوق والذي كانت له تأثيرات متعددة من بينها تفجر البطالة بشكل غير مسبوق كظاهرة مصاحبة للإصلاح الاقتصادي، حيث بلغ معدل البطالة ٩.٢٪ من قوة العمل(٢)، وقدرت دراسة لمركز الدراسات الاستراتيجية بالأهرام عدد العاطلين بحوالي ١.٥ مليون

(٢) وزارة التجارة الخارجية: النشرة الاقتصادية الشهرية، مايو ٢٠٠٣، ص (١).

عاطل[٣] منهم ٢٣.٧٪ يحملون مؤهلات متوسطة و١٣.٦٪ يحملون مؤهلات فوق المتوسطة، و١٣.٦٪ يحملون مؤهلات جامعية.بينما يقدر الأستاذ عبد الخالق فاروق عدد العاطلين بما يترواح بين ٥.٥ مليون و٦.١ مليون عاطل يمثلون ما بين ٢٢.٥٪ و٢٧.٥٪ من قوة العمل[٤] ويقدر الأستاذ عبد الفتاح الجبالي مستشار وزير المالية عدد العاطلين بحوالى ٢ مليون عاطل[٥] وسوف نعود فى جزء تالى للحديث بالتفصيل عن البطالة كظاهرة مصاحبة للإصلاح الاقتصادي. كما كشف تقرير أحوال المرأة المصرية الذي أصدره المجلس القومي للمرأة أن هناك ٧٦ ألف حالة امرأة عاملة فقدت وظيفتها منذ بدأ برنامج الخصخصة مقابل ٣٧٠ ألف وظيفة فقدها الرجال.

كما انتشر الفقر وسوء توزيع الدخل كمظهر مصاحب لتحرير السوق حيث بلغت معدلات الفقر التي أعلنها البنك الدولي وتقارير التنمية البشرية أن الأشخاص الذين يقل دخلهم اليومي عن دولار (٥.٨ جنيه يوميا أي ١٧٤ جنيه شهرياً) هم فقراء فقر مدقع ويقدر عددهم بنحو ٢.١ مليون شخص وقد ارتفع عددهم بحوالى ٢٠٥ ألف شخص تدهورت دخولهم خلال الفترة الماضية. وبالنسبة لمن يقل دخلهم اليومي عن ٢ دولار (١١.٦ جنيه يومياً أي ٣٤٨ جنيه شهرياً) فيقدر عددهم بنحو ٣٥.٨ مليون شخص وأنه خلال الفترة الماضية تدهورت أوضاع ٧.٨ مليون انخفضت دخولهم الحقيقة إلى مستوى أقل من ٢ دولار يومياً.

كذلك يوجد تفاوت كبير في توزيع الدخل بين الطبقات، بما يعكس التفاوت الطبقي وسوء توزيع الدخل وتركز الثروات وانتشار الإنفاق الترفي في مواجهة انتشار الفقر، ويعد ذلك من الآثار الاقتصادية لتحرير السوق، أما على المستوى الاجتماعي فنجد لدينا تسعة ملايين غير متزوجات وفق بعض التقديرات[٦] فقد حدث غضب شديد في مصر عند إعلان التقرير

---

(٣) مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام: تقرير الاتجاهات الاقتصادية الاستراتيجية، ٢٠٠٢، القاهرة، يناير ٢٠٠٣، ص٢٤٤.

(٤)عبد الخالق فاروق: البطالة بين الحلول الجزئية والمخاطر المحتملة، مركز المحروسة للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات، ٢٠٠٤، ص ١٠٤.

(٥) عبد الفتاح الجبالي: الركود والنمو مشكلات في الاقتصاد المصري المعاصر، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، القاهرة، ٢٠٠٤.

(٦) محمد جمال عرفه: موقع المركز العربى للمصادر والمعلومات حول العنف ضد المرأة، ٢٨ أغسطس ٢٠٠٢ ، وكذلك عمرو سليمان . أرقام العنوسة لا تكذب ولا تتجمل . موقع مصريات دوت أورج . ٢٨ يونيو ٢٠٠٥ .

الإحصائي للجهاز المركزي للتعبئة والإحصاء الذي كشف عن ثلاثة حقائق خطيرة بشأن تزايد نسبة العنوسة بين الشباب المصري، وارتفاع نسبة الطلاق السنوية، وتأخر سن الزواج، وقد أعلن جهاز الإحصاء من أن عدد المصريين الذين بلغوا سن الخامسة والثلاثين ولم يتزوجوا وصل إلى ٨ ملايين و٩٦٢ ألفًا بينهم ٣ ملايين و٧٣١ ألفًا من الإناث، والباقي من الذكور، وأن عدد المطلقين والمطلقات بلغ ٢٦٤ ألف حالة خلال عام واحد.

ويذكر المتخصصون فى علم النفس رقماً آخر حين قرروا أن ربع الشعب المصرى قد وقع فى فخ الإكتئاب ١٧.٥ مليون شخص وثمة من يشير إلى وجود خمسة ملايين مكتئب، و١٩ مليوناً يحملون علامات الاكتئاب في مصر، وفي عام ٢٠٠٢، ظهرت دراسة اجتماعية عنوانها "أسباب الانتحار في مصر"، عزت الظاهرة إلى: البطالة بين الشباب، الديون، غلاء المعيشة، عدم قدرة الشباب على الزواج والتجارب العاطفية الفاشلة، وهذه هي بعض نتائج تحرير الأسواق(٧).

ويطالب الخبراء برعاية الدولة للطبقات المتوسطة ومحاولة دعمها وعدم الضغط عليها وفتح مجالات الرزق الشريف أمام أولادها من الخريجين العاطلين وإيجاد حلول غير نمطية وغير تقليدية في مدن جديدة وفي استصلاح أراض وفي بناء مساكن سهلة وغير مكلفة وحتي في شق ترع وفتح طرق وتخصصات تصنيعية مطلوبة من عمالة المتعلمين وخريجي الجامعات، ولأن الطبقات المتوسطة أصبحت طبقات تكافح وتناضل حتي لا تهوي إلي الطبقات الدنيا أو تضطر لتنازلات لو استمرت، فلا شك أن المجتمعات ستفقد أغلي ما يبني ويحافظ علي القيم والأخلاق(٨).

ثالثاً: منطلقات إشكاليات أزمة الاقتصاد المصرى:

في الفترة السابقة لثورة ٢٥ يناير، كانت علامات التعافي قد بدأت في الظهور على الاقتصاد المصري من الأزمة الاقتصادية العالمية في عام ٢٠٠٨؛ حيث ارتفع نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي من ٤,٧٪ في عام ٢٠٠٨/٢٠٠٩ إلى ٥,١٪ في عام ٢٠٠٩/ ٢٠١٠ وسجل النمو ٥,٦٪ في المتوسط خلال أول ربعين من العام المالي ٢٠١٠/٢٠١١،

(٧) خالد منتصر: إكتئاب وطن.... وباء الإكتئاب، هل مصر تعيش حالة إكتئاب جماعى؟ مصر فى عيادة الطبيب النفسى، موقع إيلاف على الإنترنت . الخميس ١٨ سبتمبر ٢٠٠٣.

(٨) محمد حسن الحفناوي: جريدة لأهرام المصرية، عدد ١٧ مارس ٢٠٠٣.

مدفوعا بصفة رئيسية بالأداء القوي للقطاعات التالية: السياحة والتي شهدت نموا قدره ١٥ ٪، والتشييد والبناء ١٢,٦ ٪، وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات ١٠٪ والصناعة التحويلية ٦٪.

وقد أدى الاستهلاك المحلى في عام ٢٠١٠/٢٠٠٩، والذي عادة ما يكون أقل مرونة، دور المحرك الرئيسي للنمو، حيث ساهم بنسبة بلغت ٨٥,٩٪ تقريبا من الناتج المحلي الإجمالي، مما دفع عجلة النمو في القطاعات المرتبطة بالطلب المحلي، في حين شهدت القطاعات التي تعتمد بصورة كبيرة على المعاملات الخارجية تحسنا، وإن كانت لم تتعافَ بصورة كاملة من آثار الأزمة العالمية، كما حققت عائدات السياحة نموا بنسبة ١٢٪ في عام ٢٠١٠/٢٠٠٩، ١١,٦ مليار دولار أمريكي، وذلك بعد أن شهدت تراجعا خلال العام السابق، ومن ناحية أخرى، اتجهت عائدات قناة السويس إلى التراجع للعام الثاني على التوالي، حيث سجلت مستوى منخفضا قدره ٤,٥ مليار دولار، ومن المجالات الأخرى التي تأثرت سلبا بالأزمة العالمية تحويلات العاملين في الخارج، والتي شهدت تحسنا ملموسا خلال عام ٢٠١٠/٢٠٠٩ مسجلة زيادة قدرها ٢٥ ٪ أو ما يعادل ٩,٨ مليار دولار أمريكي، في حين استمرت التدفقات الوافدة من الاستثمار الأجنبي المباشر في التراجع حيث بلغت ٦,٨ مليار دولار، أي أقل بنحو ٥٠ ٪ عن مستواها في عام ٢٠٠٨/٢٠٠٧ قبل الأزمة العالمية.

رابعاً: <u>الآثار الاقتصادية والتحديات المستقبلية</u>:

أدت الآثار الناتجة عن أحداث الاضطراب فى عام ٢٠١١/٢٠١٠، إلى الحد من أداء النمو خلال ما تبقى من عام ٢٠١١/٢٠١٠، فقد شهدت البورصة المصرية هبوطا حادا تم على إثره إيقاف التعاملات على الأسهم بعد أن سجلت خسائر كبيرة مما أدى إلى إغلاقها بصورة كاملة في ٢٨ يناير بعد ثلاثة أيام من الاحتجاجات وانخفض المؤشران الرئيسيان للبورصة EGX30 وEGX100 بنسبتي ١٠,٥٪ و١٤٪ على التوالي في آخر جلستي تعامل قبل الإغلاق، وقامت عدة مؤسسات للتصنيف الائتماني بخفض ترتيب مصر خلال الأيام الأولى من الاحتجاجات، حيث خفضت وكالة "موديز" لخدمات المستثمرين التصنيف الائتماني لسندات الحكومة المصرية من Ba1 إلى Ba2، في حين قامت مؤسسة "ستاندارد آند بورز" بخفض تصنيف ديون مصر طويلة الأجل بالعملة الأجنبية إلى BB، أي أقل من مستوى الاستثمار بدرجتين، بالإضافة إلى خفض ترتيب السندات طويلة وقصيرة الأجل بالعملة المحلية إلى B/BB من +A-/BBB؛ وقامت مؤسسة "فيتش" بتعديل توقعاتها بالنسبة

لمصر من "مستقر" إلى "سلبي"، وقد استأنفت البورصة المصرية نشاطها في ٢٨ مارس، إلا أن مؤشرات التعافي اتجهت إلى الإنخفاض بشكل كبير.

ومن المتوقع أن يؤثر تعطل النشاط الاقتصادي وضعف الأوضاع الأمنية واستمرار حالة عدم اليقين تأثيرا شديدا على النمو الاقتصادي خلال الموازنة الحالية، مما سيؤدي إلى خفض ملموس للتوقعات بالنسبة للنمو الاقتصادي في عام ٢٠١٣/٢٠١٢. وستستمر حالة عدم اليقين في التأثير على النشاط الاقتصادي الكلي خلال الفترة المتبقية من عام ٢٠١٣/٢٠١٢، حيث من المرجح أن يتم إرجاء تنفيذ الإصلاحات الاقتصادية وخطط الاستثمار الأجنبي، غير أن النمو الاقتصادي قد يعود إلى مستواه خلال العام المالي القادم ٢٠١٤/٢٠١٣ مع عودة الاستقرار.

هذا من ناحية السياسة المالية العامة، فقد أدت المخاوف بشأن عدم العدالة والضغوط المتزايدة التي تتعرض لها المجموعات محدودة الدخل إلى اتباع سياسات مالية توسعية خلال عام ٢٠١٣/٢٠١٢، وذلك للتخفيف من الآثار المترتبة على الاضطرابات الأخيرة وحالة عدم اليقين التي سادت مصر في أعقابها، ومن ثم فمن المتوقع أن يزيد العجز الكلي في الموازنة العامة خلال عام ٢٠١٣/٢٠١٢ مقارنة بالعجز فى الموازنات السابقة.

وفي استجابة من جانب الحكومة للاحتجاجات الفئوية، قامت بزيادة الأجور ومعاشات التقاعد بنسبة ١٥٪ بدءاً من شهر إبريل ٢٠١١، بالإضافة إلى إصدار قرار بتثبيت العاملين في جهات حكومية فورا في حالة انقضاء ثلاث سنوات أو أكثر على تعيينهم.

وفضلاً عن ذلك، قد يتجاوز حجم الإنفاق على الدعم ما تم رصده مسبقا في الموازنة العامة نظرا لزيادة بنود الإنفاق وارتفاع الأسعار العالمية. حيث قُدر حجم الإنفاق على دعم المواد البترولية وحدها في عام ٢٠١٠/٢٠٠٩ بنحو ٦٦,٥ مليار جنيه أو ما يمثل ٥,٥٪ من الناتج المحلي الإجمالي و١٨,١١٪ من إجمالي الإنفاق، في حين بلغ ما تم رصده لها في موازنة عامي ٢٠١١/٢٠١٠ و٢٠١٢/٢٠١١ نحو ٦٧,٧ و ٨٧,٨ مليار جنيه على التوالي. ومن المتوقع ألا تمضي مصر في الخطط الحكومية المسبقة لإلغاء الدعم تدريجيا، على الأقل في ظل الحكومة الانتقالية الحالية، وحتى الانتخابات الرئاسية في أعقاب الانتخابات البرلمانية في سبتمبر ٢٠١١.

ومن المتوقع أن تستمر الزيادة في بنود الإنفاق الحكومي الرئيسية الدعم والأجور والمرتبات ومدفوعات الفوائد والتي تمثل ٧٥٪ من إجمالي الإنفاق خلال الموازنة القادمة نتيجة

التدابير والالتزامات التي قطعتها الحكومة في الآونة الأخيرة. كما قد تتأثر أيضا إيرادات الضرائب بصورة سلبية والتي تمثل أكثر من ٦٠٪ من الإيرادات الحكومية نتيجة تباطؤ النشاط الاقتصادي خلال النصف الثاني من عام ٢٠١١/٢٠١٠ بفعل الأوضاع غير المستقرة وحالة عدم اليقين، ومن شأن الارتفاع الكبير في الإنفاق على كل من الدعم والأجور والمرتبات والتعويضات عن الخسائر، مع انخفاض الإيرادات الحكومية نتيجة التباطؤ الاقتصادي، أن يؤدي إلى زيادة العجز بنسبة ٢٥٪ مقارنة بالمتوقع في الموازنة العامة

وعلى صعيد السياسة النقدية، فرغم ارتفاع مؤشر التضخم الأساسي، قرر البنك المركزي المصري الإبقاء على أسعار الفائدة الأساسية كما هي على الودائع لمدة ليلة واحدة ٨,٢٥٪ وعلى القروض لمدة ليلة واحدة ٩,٧٥٪ حتى الآن، مواصلا بذلك السياسة التي اتبعها منذ عام ٢٠٠٩/٢٠١٠. ولتجنب مخاطر المزيد من الانخفاض في قيمة العملة أكد البنك المركزي المصري على أنه يضمن كافة الودائع في النظام المصرفي. ومع استئناف البنوك عملها مرة أخرى في ٦ فبراير بعد أسبوع من الإغلاق، وضع البنك المركزي المصري حدا أقصى للسحب النقدي قدره خمسين ألف جنيه يوميا؛ وذلك لتجنب الذعر الذي قد يؤثر على السيولة في الجهاز المصرفي. وفي محاولة للحيلولة دون انخفاض سعر الصرف بصورة أكبر، قام البنك المركزي بضخ ١,٣ مليار دولار فضلاً عن مبالغ لاحقة أخرى، ومع ذلك انخفضت قيمة الجنيه مقابل الدولار إلى ٥,٩٨٣ في ٣١ مارس، وهو ما يعكس استمرار انخفاض سعر صرف الجنيه المصري إلى مستوى أقل مما كان عليه قبل الأزمة ومقارنة بالمتوسط خلال الأعوام الستة الأخيرة.

كما تعاني مصر من تباطؤ النمو الاقتصادي بها، كما تشهد انخفاض في نسبة الاستثمار، وانخفاض في حركة الصادرات والواردات، وارتفاع أسعار الغذاء، كما هو موضح بالجدول (١) علاوة علي ذلك فقد شهدت مصر انخفاض هائل في عدد السائحين بنسبة ٤٥٪ في منتصف عام ٢٠١١[٩]، مما كان له بالغ الأثر علي الاقتصاد المصري باعتبار أن السياحة أحد أهم الموارد الاقتصادية لديها، وبعد أن حققت الدولة جذب أعداد كبيرة من السائحين في عام ٢٠١٠.

(9) Sharp, J., Egypt in Transition, Congressional Research Service, 21 September, 2011.

جدول (١): التأثيرات المختلفة للربيع العربي علي الاقتصاد المصري (٪)

البيان	2007	2008	2009	2010	2011
إجمالي الاستثمارات	20.9	22.4	19.2	18.9	16.3
العائد الحكومي	27.7	27.8	27.7	25.1	24.7
الحسابات الجارية	2.1	0.5	-2.3	-2.0	-1.9
التبادل التجاري	7.9	23.9	-0.6	-5.0	-9.1

Source: IMF, World Economic Outlook, September 2011.

خامساً: إدارة الأزمة الاقتصادية فى مصر، فى ظل المعطيات المحلية والعالمية:

أكدت ثورة ٢٥ يناير أهمية أن يقترن التحرير الاقتصادي بالإصلاح في مجال الإدرة، والعمل على تحقيق النمو الشامل الذي يستفيد من ثماره الشعب، فمصر كانت تتجه بصورة سريعة منذ بداية التسعينيات نحو الاندماج في الاقتصاد العالمي، وبينما كان لهذه الاستراتيجية نتائج إيجابية من حيث ارتفاع النمو الاقتصادي إلا أن غياب الإطار التنظيمي وعدم سلامة المؤسسات قد أديا إلى زيادة الفساد والحيلولة دون وصول المكاسب الاقتصادية إلى شرائح المجتمع وفي هذا السياق، من المتوقع أن تتوقف الآفاق الاقتصادية لمصر خلال عامي ٢٠١٢/٢٠١٣، ٢٠١٣/٢٠١٤، على تنفيذ إصلاحات تحقيق الاستقرار السياسي والاجتماعي(١٠).

ولا يمكن فصل تداعيات الاحتجاجات فى مصر عن تداعيات الأزمة المالية الاقتصادية العالمية، وخاصة على دول الاتحاد الأوربي، التي كادت أن تطيح بدول اليورو، والمهم أنها لم تنته بعد، وبالتالي فإن هناك تفاعلاً مستمراً لم تنته فصوله بعد، بين تداعيات الاقتصاد العالمي وتداعيات الاقتصاد المصرى، لذا فإن الكلمة الأخيرة في هذا السياق هي أن على الحكومة أن تجعل هدفها الأساس هو المواطن، كفرد، وكجزء من المجتمع، واستنهاض الطاقات الوطنية والإمكانات الذاتية، والأهم إجراء إصلاحات سياسية واقتصادية وإدارية وتشريعية حقيقية وجذرية، تسمح في النهاية بالشفافية وتقليص الفساد ووجود مؤسسات ديمقراطية وسيادة القانون(١١).

(١٠) أمانى فوزى أحمد طه: الرؤية المستقبلية للاقتصاد المصرى، مجلة الديمقراطية، عدد٤٤، أكتوبر ٢٠١١، مؤسسة الأهرام، مصر، ص ص ١٠١-١٠٨.

(١١) المركز العربى للأبحاث ودراسات السياسات، وحدة تحليل السياسات: الأزمة المصرية: مخاض الديمقراطية العسير، سلسلة تحليل سياسات، ديسمبر، ٢٠١٢، قطر، ص ص ١٠-١٩.

وبالمقابل يجب على الحكومة من جهة والمواطن من جهة أخرى، وكلاهما بنفس الخندق، أن يعيا مصالح البلاد، التي لا يمكن أن تتحقق إلا من خلال التشاركية بكل شيء، بحصيلة عملية التنمية وكذلك بالواجبات والمهام التي تقتضيها هذه العملية، وذلك من خلال احترام الآخر، والتواصل معه، بالحوار البناء(١٢).

وقد مر الاقتصاد المصرى خلال العقود الأربعة الأخيرة، بأربع مراحل فارقة، اصطلح على تسميتها بـ: بداية التحول فى الاقتصاد المصرى، تلتها مرحلة التثبيت والتكيف الهيكلى، ثم مرحلة الركود الاقتصادى(١٣)، وأخيراً المرحلة الحالية منذ ٢٠٠٤ وحتى الآن، ومن فى الفترة الحالية أن يمر الاقتصاد المصرى بأزمة تحتاج إلى حسن إدارتها، والخروج منها فى أسرع وقت ممكن، وهذا يستدعى توصيف لحالة الاقتصاد المصرى خلال الفترة الحالية:

١- انخفاض الطاقات الإنتاجية المستغلة.

٢- ارتفاع معدل البطالة إلى أعلى من ١٢٪ بعد أن كان ١٠٪.

٣- انخفاض معدل نمو الناتج المحلى الإجمالى إلى ما يقدر بأقل من ٢٪ فى حين إن متوسطه طويل الأجل فى الماضى كان ٤٪ سنويا.

٤- ارتفاع معدلات التضخم إلى ١٢٪ مع توقع مزيد من التضخم بسبب انخفاض قيمة الجنيه المصرى(١٤).

السيناريو الأول: نظام السوق الاجتماعى بديل لتنمية اقتصادية":

يتأكد أن من بين الأسباب الرئيسية التي أدت إلى اندلاع الثورة عدم العدالة الاجتماعية وعدم كفاية التنمية البشرية بالإضافة إلى نقص الإصلاح السياسي، ورغم أن الاقتصاد المصري قطع شوطا واسعا من حيث التحرير والنمو الاقتصادي منذ بداية التسعينيات، إلا أن جهود الإصلاح اصطدمت بتحدي الركود السياسي والفساد، مما حرم القاعدة العريضة من المجتمع المصري من جني ثمار النمو الاقتصادي.

---

(١٢) عبد العليم محمد: مرجع سابق، ص ص ٥٣-٥٨.

(١٣) عالية المهدى، أنور عبد العال: السكان والتنية الاقتصادية: ١٩٥٢-٢٠٠٧، مؤتمر التطور الاقتصادى والسياسى لمصر فى مائة عام، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهر، ١٢-١٣ مايو، ٢٠٠٨، ص ٩.

(١٤) سلطان أبو على: الاقتصاد المصرى بعد الثورة،: وجهة نظر، مركز شركاء التنمية للبحوث والاستشارات والتدريب، ٢٠١١، ص ٣.

لذلك ينبغي أن تركز الأولويات على تحسين الأمن والمضي قدماً في تنفيذ الإصلاحات لإرساء قواعد التنمية الاقتصادية، وسيادة القانون والمؤسسات الكفؤة التي من شأنها تدعيم الأسس القوية للاقتصاد المصري، والتركيز على الأولويات الاقتصادية بتوفير مزيد من فرص العمل ودعم النشاط الإنتاجي الذي يساعد المجموعات محدودة الدخل على عدم الاعتماد بصفة مستمرة على الدعم، فضلاً عن الاستفادة من المهارات لتوليد الدخل وزيادته بما يتماشى مع الإنتاجية.

ويجب أن تتضمن الإصلاحات الاجتماعية في الأجل القصير ترشيد الإنفاق الحكومي بما في ذلك إصلاح نظام الدعم لأجل الاستعاضة عنه ببديل فعال في الأجل المتوسط يتسم باستهداف أفضل لمستحقي الدعم ويضع حدا للموارد المهدرة، ويضمن تحقيق العدالة بصورة أفضل، وبالتوازي يجب أن تتضمن الإصلاحات تطوير النظام الضريبي لتعبئة مزيد من الإيرادات من خلال توسعة الوعاء الضريبي وزيادة الكفاءة في تحصيل الضرائب وتحسين الامتثال.

كما أن العدالة الاجتماعية تستلزم خلق فرص عمل لزيادة استفادة الجميع من ثمار النمو الاقتصادي، وزيادة الأجور بما يتماشى مع زيادة الإنتاجية بغية تحقيق مستويات معيشية أفضل.

ولزيادة الطلب على العمالة ينبغي مساندة الحكومة للقطاع الخاص بما في ذلك منح حوافز ضريبية للمشروعات التي تخلق فرص العمل، وتوفير الائتمان بتكلفة مخفضة للمشروعات الصغيرة والمتوسطة، بالإضافة إلى الاستثمار في التعليم والتدريب وزيادة الكفاءة لسد الفجوة بين العرض والطلب في سوق العمل.

كما يجب أن يراعي إصلاح نظام الأجور التفاوت بين القطاعات وفقا للمؤشرات الاقتصادية للنمو والقيمة المضافة وذلك لتحقيق الاتساق بين الأجور والإنتاجية. وينبغي كذلك تعديل القواعد واللوائح التنظيمية التي تعوق عملية التوظيف في القطاع الخاص الرسمي وذلك بغية الحد من الاختناقات الهيكلية وزيادة الحوافز للتحول إلى القطاع الرسمي وبالنسبة لجانب العرض في سوق العمل، ثمة حاجة إلى مراجعة شاملة لنظام التعليم والمجالات والمناهج التي يتم تدريسها لزيادة العائد على التعليم وتوفير مزيد من الفرص للخريجين وفقا لاحتياجات الاقتصاد.

ويتأكد أن جهود الإصلاح السياسي الحالية، مقترنة باستراتيجية إصلاح اقتصادي واضحة، من شأنها أن تؤدي إلى جذب الاستثمارات ومكافحة البيروقراطية والفساد وزيادة ثقة

المستثمرين وضمان تحقيق نمو اقتصادي يتسم بالاستمرارية والعدالة بهدف زيادة رفاهة الأعداد المتزايدة من السكان في مصر.

فى ضوء ما تقدم يجب التأكيد على أن الاقتصاد المصرى مرّ بأفكار ومراحل مميزة – سبقت الإشارة إليها– ولكن التطبيق العملى لإدارة الاقتصاد المصرى بعد ثورة يناير يمكن أن ترتكز على ما يعرف حديثا بـ "نظام السوق الاجتماعى"، الذى تتمثل عناصره فيما يلى:

١– اتخذ القرارات الأساسية "الإنتاج والاستثمار والاستهلاك" بناء على قوى السوق.

٢– اتساع المجال أمام القطاع الخاص للقيام بالنشاط الإنتاجى.

٣– إعطاء أهمية كبرى لعدالة توزيع الدخل والثروة مع اتخاذ السياسات الملائمة لتحقيق ذلك.

٤– قيام القطاع العام بالعمل فى المجالات الاستراتيجية والحيوية التى يقرر المجتمع عدم احتكار القطاع الخاص لها.

٥– تشجيع المنافسة إلى أبعد حد، ومنع الاحتكار.

٦– حكومة قوية ترعى الصالح العام فى المقام الأول، وقادرة على الإشراف والتوجيه.

ثم إن إيمان الحكومة بأن التوازنات الاجتماعية تشكل ضرورة موضوعية في السعي الحثيث لإقامة التوازنات الاقتصادية أصبح أمراً واجباً، وأي خلل في عناصر ومقومات العدالة الاجتماعية يعصف بدوره بالتوازنات الاقتصادية ذاتها ويقوض التوازنات السياسية، وبأن الهدف الرئيس لعملية التنمية في أي دولة، هو المواطن، كونه بالوقت ذاته أداة هذه التنمية وغايتها ومنطلقها، وبالتالي فإن قوة الدولة ومناعتها لا تُقاس بالطاقة الاقتصادية المادية فحسب، بل بقوة الجانب الاجتماعي، الذي بدوره يُدعم الجانب السياسي، وتقوية وترسيخ عرى العلاقة بين جميع شرائح المجتمع من جهة، وبين هذه الشرائح ومختلف مستويات السلطة السياسية والجهات الحكومية من جهة أخرى، وبالتالي يجب التأكيد على عدد من النقاط تتمثل فيما يلى:

١– التدخل الحكومي الإيجابي، السريع والمباشر، بكل ما يتعلق بتأمين احتياجات المواطن والحفاظ على مستوى معيشته.

٢– إلى جانب البعد الاقتصادي المادي لعملية التنمية، يجب على الحكومة التركيز على البعد الاجتماعي لعملية التنمية، من خلال توسيع برامج المظلة الاجتماعية في إطار تقليص ظاهرة البطالة والفقر والأمية، وتوسيع برامج الدعم للفئات الضعيفة، والبحث عن آليات أفضل لإيصال الدعم لمستحقيه والعمل على وضع

السياسات المالية والاقتصادية والضريبية الكفيلة بتحقيق عدالة أفضل في توزيع الدخل القومي.

٣- العمل على استصدار التشريعات وخلق المناخ المناسب الذي من شأنه دفع وتشجيع القطاع الخاص على العمل المؤسساتي والتشاركي الذي من شأنه أن يزيد الاهتمام بتدعيم الجانب الاجتماعي لعملية التنمية، بما يُعادل على الأقل حصته من الناتج المحلي الإجمالي، وتوفير مزيد من فرص العمل، والحد من ارتفاع الأسعار، ودفع الرواتب المجزية المناسبة على حساب تقليل هامش الأرباح، وتسجيل عماله بالتأمينات الاجتماعية، وبالتالي ربط السياسات الحكومية الكلية المتعلقة بتحفيز القطاع الخاص بمدى مساهمته في تحقيق هذه الأهداف.

٤- اعتماد سياسات تحقق الأمن الغذائي والمائي وتوفير الطاقة، ومحاربة الفقر.

٥- إعادة النظر بسياسات الصندوق والبنك الدوليين، وأحكام منظمة التجارة العالمية، بعد أن تراجعت ثقة الشعوب بقدرة سياساتها الموجهة لتحسين الأوضاع الاقتصادية لشعوب المنطقة العربية عامة، والشعب المصرى على وجه الخصوص.

٦- التركيز على الاهتمام برأس المال البشري، من خلال الاستثمار بالتعليم والتدريب وتعزيز مهارات قوة العمل، وكل ما من شأنه تحسين جودة الحياة، وربط سياسات التعليم بحاجة سوق العمل.

٧- محاربة الفساد واعتماد ثقافة النزاهة، وتقليل تأثيره على الأداء الاقتصادي ومستويات المعيشة.

٨- الاهتمام بالاقتصاد الحقيقي الزراعة والصناعة التحويلية على الأخص، والعمل على تشجيع القطاعات ذات القيمة المضافة العالية، وخاصة في السلع والمواد التصديرية، خاصة اتخاذ ما يلزم لزيادة نسبة الادخار في الدخل القومي بما لا يقل عن (٤٠٪)، بهدف دعم الاستثمار لتحقيق معدلات أعلى من النمو.

٩- تشجيع الأنشطة الإنتاجية التي تعتمد على فنون الإنتاج كثيف العمل، بما في ذلك المشروعات الصغيرة والمتوسطة والفردية والحرفية، خاصة أنشطة التشييد والبناء، التي تُحرك أكثر من ٨٠ حرفة، وذلك بما يتلاءم مع ظروف الوفرة النسبية لعوامل الإنتاج.

السيناريو الثاني: رؤية الإسلام للمشكلة الاقتصادية:

تنطلق رؤية الإسلام لحل مشكلة التنمية الاقتصادية من خلال رؤيته للمشكلة نفسها، إذ يرى الإسلام أن مشكلة التنمية الاقتصادية لا تتمثل في نقص الموارد أو بخل الطبيعة كما يرى الفكر الرأسمالي، لأن الله قد سخر الموارد وهى تحت الطلب أينما يطلبها الإنسان يجد حاجته منها، ولكن الأزمة الاقتصادية في الإسلام تكمن في ظلم الإنسان لنفسه وكفرانه بهذه النعم التي وهبها الله له، قال تعالى: "الله الذي خلق السماوات والأرض وأنزل من السماء ماء فأخرج به من الثمرات رزقا لكم وسخر لكم الفلك لتجرى في البحر بأمره وسخر لكم الأنهار *وسخر لكم الشمس والقمر دائبين وسخر لكم الليل والنهار* وآتاكم من كل ما سألتموه وإن تعدوا نعمة الله لا تحصوها إن الإنسان لظلوم كفار"(١٥) وهذه الآيات تقرر أن الله قد وفر للإنسان الموارد الكافية لسد حاجته المادية ولكن الإنسان هو الذي ضيع على نفسه هذه الفرصة التي منحها الله له وذلك بظلمه لنفسه وكفرانه بالنعمة الإلهية، ويتجسد الظلم الإنسان على الصعيد الاقتصادي في سوء التوزيع، كما يتجسد كفرانه للنعمة في إهماله لاستثمار الطبيعة وموقفه السلبي منها.

ولحل مشكلة التنمية الاقتصادية وضع الإسلام ضوابط تتعلق بالإنسان نفسه وأخرى تتعلق بكل من الإنتاج والإنفاق والتبادل والتوزيع.

١. ضوابط تتعلق بالعنصر البشرى.

يعتبر العنصر البشري هو غاية التنمية البشرية وأهم وسائلها، كما انه مستخلف في الأرض لعمارتها وعبادة الله عز وجل ولذلك اهتم الإسلام بإعداده للقيام بمهمة الاستخلاف، وشرط الاستخلاف يعني تسخير هذا المال لخدمة الخلق المستخلفين وتمكينهم منه، أي تمكين استعمال أو ملكية انتفاع،(١٦) قال تعالى: "ولقد مكناكم في الأرض وجعلنا لكم فيها معايش قليلاً ما تشكرون"(١٧) "ألم ترى أن الله سخر لكم ما في السماوات وما في الأرض وأسبغ عليكم نعمة ظاهرة وباطنه"(١٨)، ويتم إعداد الإنسان للقيام بواجب الاستخلاف وهو عمارة الأرض عن طريق تربيته تربية إسلامية صحيحة وتعريفه بان المال هو مال الله قال تعالى: "وآتوهم من

---

(١٥) سورة إبراهيم الآيات "٣٢ – ٣٤".

(١٦) عبد الحميد الغزالى: الإنسان أساس المنهج الإسلامي في التنمية الاقتصادية، من منشورات مركز الاقتصاد الإسلامي، المصرف الإسلامي الدولي، القاهرة، ١٩٨٨، ص ص٤٤-٤٥.

(١٧) سورة الأعراف الآية "١٠".

(١٨) سورة لقمان الآية " ١٠ ".

مال الله الذي آتاكم"[١٩]، وتعريفه انه مطالب بان يحصل عليه بالحلال وان يوجهه للإنتاج الطيب والاستهلاك الطيب، وذلك من خلال الإيمان بأن الله هو المالك الحقيقي لهذه الأموال وهو المتصرف فيها كيفما شاء والإنسان مستخلف عليها، فعليه استخدامها وتنميتها بالقدر الذي يمكنه من عمارة الأرض التي استخلفه الله فيها وأمره بعمارتها قال تعالى: "وَهُوَ الَّذِي جَعَلَكُمْ خَلاَئِفَ الأَرْضِ"[٢٠] جاء في تفسير ابن كثير: "أي جعلكم تعمرونها جيلاً بعد جيل وقرناً بعد قرن وخلفاً بعد سلف"[٢١].

والإيمان بان الله سخر للإنسان ما في الكون لخدمة الإنسان ولمزاولة النشاط الاقتصادي. وكذلك الإيمان بالتفاوت في الأرزاق وبتسخير الناس لبعضهم البعض ومن هنا يجب على الفرد المسلم السعي لكسب الرزق امتثالاً لأمر الله والرضي بما قسمه الله وفق حكمته وعدله وعلمه بما هو صالح لهم قال تعالى: "أَهُمْ يَقْسِمُونَ رَحْمَةَ رَبِّكَ نَحْنُ قَسَمْنَا بَيْنَهُم مَّعِيشَتَهُمْ فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَرَفَعْنَا بَعْضَهُمْ فَوْقَ بَعْضٍ دَرَجَاتٍ لِيَتَّخِذَ بَعْضُهُم بَعْضاً سُخْرِيّاً وَرَحْمَتُ رَبِّكَ خَيْرٌ مِّمَّا يَجْمَعُونَ"[٢٢]، وأيضاً لإيمان بان مزاولة النشاط الاقتصادي عبادة وهو محاسب عليها ومن هنا فهو مثاب عليها فأن سعى لكسب الرزق وبذل الجهد فيه ابتغاء مرضاة الله ومساعدة له على القيام بواجباته التي أمره الله بها فانه يثاب عليها كما انه يحاسب عليها يوم القيامة، "فَوَرَبِّكَ لَنَسْأَلَنَّهُمْ أَجْمَعِيْنَ* عَمَّا كَانُوا يَعْمَلُونَ"[٢٣] ومن هنا فلا بد أن يوجه هذا النشاط وفق أوامر الله وتوجيهاته وأن يكون الهدف منه التنمية التي تعود على جميع الأمة بالخير.

٢. ضوابط تتعلق بعنصر العمل.

لكى يقوم الانسان بعمارة الأرض فلابد من العمل باستمرار من اجل تنمية أو تثمير المال لتغطية حاجاته خلال الزمن، حتى قيام الساعة، والعمل المقصود هو "بذل الجهد الدائب في تثمير الموارد، ومضاعفة الغلة من أجل رخاء الأمة ودعم وجودها وقيمها العليا" وهو العمل الصالح والذي تزكو به النفس وتقوم به الأخلاق، وتتسع به دائرة البر ويحفظ به الدين

---

(١٩) سورة النور الآية " ٣٣ ".

(٢٠) سورة الأنعام الآية " ١٦٥ ".

(٢١) ابن كثير الدمشقي أبو الفداء إسماعيل بن كثير، تفسير القرآن العظيم، دار الفكر بيروت ١٤٠١هـ "ب ت".

(٢٢) سورة الزخرف، الآية " ٣٢ ".

(٢٣) سورة الحجر، الآيات " ٩٢ – ٩٣ ".

والبدن والعقل والمال والنسل الحديث "ما من مسلم يغرس غرساً إلا كان ما أكل منه له صدقة"(٢٤) أي العمل الذي يحقق إصلاح الدين والدنيا، فالعمل المقصود هو العمل الذي الأرض، وينتج الطيبات، ويحقق الحياة الكريمة للإنسان، وهو العمل الذي يحقق الاستخلاف في الأرض "وعد الله الذين آمنوا منكم وعملوا الصالحات ليستخلفنهم في الأرض كما استخلف الذين من قبلهم وليمكنن لهم دينهم الذي ارتضي لهم وليبدلنهم من بعد خوفهم أمنا يعبدونني لا يشركون بي شيئاً"(٢٥) في الحديث: "إن الله يحب المؤمن المحترف"(٢٦)، أي المتكلف في طلب المعاش صناعة وزراعة وتجارة، ولكي يقوم الإنسان بهذا العمل على أكمل وجه فإنه يجب إعداده علمياً وفنياً وذلك عن طريق التعليم والتدريب ومده بأفضل وسائل الإنتاج والإمكانات ووضعه في المكان المناسب وتنميته وإكسابه مهارات ما تحتاج إليها الأمة وتشجيعه على الذوق والابتكار كما لابد من تعليمه ما لا يعذر الجهل به من أحكام الشريعة المعروفة من الدين بالضرورة حتى لا يقع في محظور أو شبهة حرام، وبهذا يمكن إيجاد العنصر البشري الذي تتحقق فيه صفة الصدق والأمانة إلى جانب الخبرة والكفاءة امتثالاً لقوله تعالى: "إِنَّ خَيْرَ مَنِ اسْتَأْجَرْتَ الْقَوِيُّ الْأَمِينُ"(٢٧)، جاء في تفسير الطبري: "القوي الأمين هو خير من تستأجره للرعي، القوي على حفظ ماشيتك والقيام عليها في إصلاحها صلاح الأمين الذي لا تخاف خيانته فيما تأمنه عليه"(٢٨).

وبعد إعداد العنصر البشرى روحياً وفنياً، يجب توفير فرص العمل وفرضه على كل قادر . فالإسلام يحث الأفراد على اكتساب الرزق عن طريق العمل والسبيل الحقيقي للتنمية لا يكون إلا بتعبئة الطاقات البشرية ودفعها في مجالات الإنتاج المختلفة كدفعها لاستصلاح الأراضي الموات الذي تكسبه حق تملكها إذا أصلحها قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: "من عَمر أرضا ليست لأحد فهو أحق بها، قال عروة قضى به عمر رضي الله عنه في خلافته "والمنهج الإسلامي بتوفير العمل لكل قادر يضمن تشغيل كافة الموارد الإنتاجية للمجتمع كما يعتبر أن توفير الأعمال من واجبات الراعي على رعيته، كما لا يجوز أن يكون

(٢٤) صحيح البخاري: تحقيق: مصطفى ديب البغا، دار ابن كثير اليمامة، بيروت، ١٩٨٧، ج٢، ص٨١٧.

(٢٥) سورة التور، الآية " ٥٥ ".

(٢٦) الطبراني: المعجم الصغير، تحقيق: حمد بن عبد الحميد السلفى، مكتبة العلوم والحكمة، الموصل، ١٩٨٣، ج٢، ص٣٠٨.

(٢٧) سورة القصص، الآية " ٢٦ ".

(٢٨) الطبري: ج٢٠، ص٦٣.

موقفه منهم بصفة دائمة مد اليد بمعونة قلت أو كثرت من أموال الصدقات[٢٩] فقد روى انس بن مالك انه قال: "أن رجلاً من الأنصار جاء إلى النبي صلى الله عليه وسلم يسأله فقال ألك في بيتك شيء قال بلى جلس نلبس بعضه ونبسط بعضه وقدح نشرب فيه الماء قال ائتني بهما قال فأتاه بهما فأخذهما رسول الله صلى الله عليه وسلم بيده قال من يشتري هذين فقال رجل أنا آخذهما بدرهم قال من يزيد على درهم مرتين أو ثلاثاً قال رجل أنا آخذهما بدرهمين فأعطاهما الأنصاري وقال اشتر بأحدهما طعاماً فانبذه إلى اهلك واشتر وصله قدوما فأتني به ففعل فأخذه رسول الله صلى الله عليه وسلم فشد فيه عوداً بيده وقال اذهب فاحتطب ولا أراك خمسة عشر يوماً فجعل يحتطب ويبيع فجاء وقد أصاب عشرة دراهم فقال اشتر ببعضها طعاماً وببعضها ثوباً ثم قال هذا خير لك من أن تجئ والمسألة نكتة في وجهك يوم القيامة، إن المسألة لا تصلح إلا لذي فقر مدقع أو لذي غرم مفظع ودم موجع"[٣٠]، وقال "ص": "ما أكل أحد طعاما قط خيرا من أن يأكل من عمل يده"[٣١]، ومما سبق يتضح ضرورة توافر فرص العمل للجميع وعدم تعطيل الأيدي العاملة لان ذلك يحقق التنمية الاقتصادية الشاملة لبلاد الإسلام.

٣. ضوابط الإنتاج والإنفاق:

يعرف الإنتاج في المفهوم الإسلامي بأنه: "استخدام القدرات التي أودعها الله تعالى في الإنسان في معالجة الموارد المادية التي أودعها الله تعالى في الأرض من أجل إيجاد منفعة معتبره شرعا"[٣٢]، والهدف من الإنتاج هو توفير الحاجات التي تعين المسلم على عبادة الله تعالى، ولقد أقر ابن خلدون بوجوب توفر الغذاء من أجل أن يستمر البقاء وأن الحاجة هي الدافع الأول للإنتاج وأن قدرة الفرد الواحد لا تمكن من الحصول على الكفاية من الغذاء وبالتالي يجب إن يكون العمل الانسانى منظم تنظيماً اجتماعيا محكما وبصورة يصبح معها الإنتاج كافيا للمجتمع، وكذلك نادي الإسلام بتقسيم العمل، واعتبر تطور الحاجة تبعا لتطور

(٢٩) يوسف القرضاوى: فقه الزكاة، مؤسسة الرسالة، بيروت، ج٢، ط ١٥، ص ٨٩٤.

(٣٠) ابن ماجه: السنن، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، ج٢، دار الفكر، بيروت، (ب ت)، ص٧٤٠.

(٣١) البخاري: مرجع سابق، ج٢، ص٧٣٠.

(٣٢) ناصر صديق ، محمد رابوى: المدخل الى الاقتصاد المقارن، ندوة الثقافة والعلوم، دبى، الأمارات العربية المتحدة، ص٩٥.

المجتمع، كما أبرز ذلك ابن خلدون في حديث عن أهمية التطور الفلاح من الريف إلى الحضر (٣٣).

ويتم استخدام المال وتثميره عن طريق الاعتماد الجماعي علي الذات وفي إطار نظام أولويات شديد الوضوح ودقيق التحديد، ويتدرج هذا النظام بحسب الأهمية من إنتاج وتوزيع واستهلاك الضروريات أي الأشياء التي لا يمكن أن تقوم بدونها الحياة، ولا بد منها لاستقامة مصالح الناس، ثم تأتي مرتبة الحاجيات أي الأشياء التي يمكن تحمل الحياة بدونها ولكن بمشقة زائدة، فهي أشياء يحتاج إليها الناس لرفع الحرج والضيق والمشقة الزائدة عنهم، ثم أخيراً تأتي المرتبة الثالثة وهي مرتبة التحسينات أي الأشياء التي تجعل حياة الناس أكثر يسراً وسهولة ومتعة دون إسراف أو ترف.

ولا تشمل الحاجات الضرورية الجانب المادي فقط من مآكل ومشرب وملبس ومأوي ووسيلة انتقال وخدمات منزلية وتعليمية وصحية وفرص عمل وزواج وإنما أيضاً الجانب المعنوي أو الروحي من مشاركة جماعية وهوية ثقافية وكرامة إنسانية وإحساس بإشاعة الحرية والعدل بين الناس، وهي الضروريات التي أجملت كمقاصد للشريعة الغراء من حفظ للدين والنفس والعقل والمال والنسل أو العرض، أي أن المنهج الإسلامي يعطي أهمية نسبية أكبر لإنتاج معظم "الطيبات" التي يحتاج إليها معظم الناس لصلاح دينهم ودنياهم، وعليه يهدف هذا المنهج إلي توفير الحياة الطيبة الكريمة لكل من يعيش في ظل النظام الإسلامي دون تبذير أو مخيلة، قال "ص" "كلوا واشربوا والبسوا وتصدقوا في غير إسراف ولا مخيلة"(٣٤).

ويتم الإنتاج من خلال استثمار حقيقي يعمل على إنشاء مشروعات لإنتاج الطيبات التي يحتاج إليها أفراد المجتمع من ناحية وعلي فهم دقيق لطبيعة النقود أو المال، فالنقود لا تلد في حد ذاتها نقوداً وإنما تنمو بالاشتراك الفعلي في النشاط الاقتصادي، وبتحمل كامل المخاطرة نتيجة هذا الاشتراك. ومن ثم قام العمل المصرفي الإسلامي في الوقت الراهن علي هذا الأساس، فالمصرف الإسلامي لا يتاجر في النقود أي لا يقوم بالوساطة المالية علي أساس القرض أو الدين أو الائتمان بين المقرضين أي المودعين والمقرضين أي المستهلكين والمنتجين، وإنما كشركة استثمار حقيقي يحكم علاقته بعملائه في جانب الموارد عقد المضاربة والذي يعني: دفع المال من قبل صاحب المال للغير للعمل فيه والربح بينهما علي

(٣٣) ابن خلدون: المقدمة، فصل٤، باب ١١، ص ٣٦١.

(٣٤) البخاري: ج٥، ص٢١٨١.

الشرط، أما في حالة الخسارة فتقع بالكامل علي صاحب المال فيخسر المضارب أو العامل في المال جهده، وعليه فالمودعين في المصرف الإسلامي هم أصحاب الأموال والمصرف هو المضارب أو العامل فيها، ومن ثم إذا وقعت خسارة دون تعد من المصرف يتحملها المودعون بالكامل، وهذا هو شق المخاطرة الذي يحل للمودعين بمقتضاه الحصول علي نصيب من الربح حسب الاتفاق إذا تحقق.

وفي جانب الاستخدامات يقوم المصرف باستثمار ما لديه من أموال باعتباره شريك مضارب بالعمل بالنسبة لأموال المودعين وبرأسماله بالنسبة لأموال المساهمين وذلك بتقديم هذه الأموال لعملائه المنتجين أو المستثمرين وفقاً لإحدى صيغ توظيف الأموال الإسلامية، وتقوم صيغ توظيف الأموال جميعاً علي أساس تحمل المخاطرة والمشاركة بالتالي في الربح والخسارة فالمال وفقاً لهذه الصيغ لا يكون غانماً إلا إذا كان غارماً، أي أن العائد لا يحل إلا إذا تحمل المال كامل الخاطرة. ومن ثم لا توجد طبقة تستغل طبقة وإنما الكل يشترك في النشاط الاقتصادي بجهده أو بماله بقدر الاستطاعة وينعم بالتالي بنتائج هذه المشاركة حلالاً طيباً.

أما الدور الرئيس في الاستخدام الكفء للموارد وأحداث عملية التنمية كهدف لهذه المنهج هو تكامل وتعاون الدولة أو القطاع الخاص أي الإفراد وفقاً لنظام الأولويات الإسلامي، ويقوم استخدام المال، أي الموارد وفقا لهذا المنهج علي أساس شامل ومتوازن لا يعرف إهدار الإمكانيات أو تبديد الطاقات.

ويستند هذا الاستخدام إلي دور محدد للدولة أو القطاع العام يتركز في تنمية الهياكل الأساسية والمرافق العامة والمشروعات التي يحجم عن الدخول فيها القطاع الخاص أما لكبر حجم التمويل المطلوب لها أو لارتفاع درجة مخاطرها، أو لتدني العائد المتوقع منها أو لعدم تحقيق عائد إلا بعد آجال طويلة نسبياً، هذا بالإضافة إلي المهمة الأساسية للدولة والتي تتمثل في العمل المستمر علي قيام بيئة "صحية" محيطة بالعملية الإنتاجية جوهرها حماية كرامة الإنسان واحترام آدميته والحفاظ علي حريته وصيانة حقوقه.

كما يستند هذا الاستخدام إلى دور للقطاع الخاص والأفراد، ويتم ذلك من خلال القيام بمشروعات إنمائية يكون حجمها وفقاً لاحتياجات أفراد المجتمع وتلبية لتطلعاتهم المشروعة والمنضبطة وعلي أساس تكنولوجيا تتفق مع المرحلة التي يمر بها الاقتصاد والظروف التي يعيشها المجتمع وتتمشي مع خصائص الموارد الإنتاجية، ومن ثم يبدأ تيار النمو يسري في القطاعات المتخلفة ويظهر أثر التسرب الإنمائي في كافة قطاعات الاقتصاد والمجتمع

وينعكس ذلك علي الأداء فيزداد كفاءة ويشجع علي الإنتاجية حتى يصل للتشغيل الكامل والذي يستمر عبر الزمن.

ووفقاً لهذا المنهج واستنادا إلي "فرض الكفاية" وفي إطار نظام الأولويات الإسلامي وفي حدود الاستطاعة البشرية والإمكان المادي يتم القيام بالجهد الإنمائي وعلي أساس من التكامل والتوازن والتدرج يبذل هذا الجهد في كافة القطاعات الاقتصادية والمناطق الإقليمية والريفية والحضرية، وعلى مستوى العلاقات الدولية "منتجات إحلال الواردات ومنتجات تنمية الصادرات"، ويتم هذا الجهد وفقاً لبرامج إنمائية "تأشيرية" ومترابطة ومتناسقة من حيث الأهداف والوسائل وواقعية من حيث الإمكانات والقدرة علي التنفيذ.

ويتولد النشاط الاقتصادي وفقاً لهذا المنهج على الحض على الإنفاق "الاستهلاكي والاستثماري" علي أساس أن الإنفاق هو في حقيقة الأمر الناتج الكلي وبدون إنفاق لا يتصور وجود أسواق وبالتالي لا يتولد إنتاج، ومن ثم لا تقوم أصلاً دورة النشاط الاقتصادي، فالحض على الإنفاق بمكوناته وضوابطه، هو حض علي الإنتاج والكسب أي دفع العجلة باتجاه عمارة الأرض(٣٥).

٤. ضوابط السوق.

ويقوم النشاط الاقتصادي الذي يحرك التنمية من خلال السوق الإسلامية والتي تقوم علي أساس آليات "المنافسة الصافية" التي تدفع عملياً إلي "العدل" في التعامل ومن ثم إلي زيادة الإنتاج وتحسين نوعية المنتجات من خلال المعاوضات المالية العادلة والمشاركات الاستثمارية الواضحة وفي جو من البر والتقوى والتواصي والتناصح والرقابة والتوجيه، والتي تتحقق بتفاعل قوي السوق "العرض والطلب" من خلال ميكانيكية الأسعار مع العمل على إزالة أي شوائب تؤثر على حركة العرض والطلب كالاحتكار والغش والفساد المالى وغير ذلك.

ولقد اختلف الفقهاء في مسالة التسعير ولكن المجيزين استدلوا لقول عمر رضي الله عنه في رواية للإمام مالك: "أن عمر بن الخطاب مر بحاطب بن أبى بلتعة وهو يبيع زبيبا له في السوق، فقال له عمر: "إما أن تزيد في السعر وإما أن ترقع من سوقنا"(٣٦).

---

(٣٥) محمد صلاح الصاوى: مشكلة الاستثمار في البنوك الإسلامية وكيف عالجها الإسلام، دار المجتمع للنشر، جدة، ١٩٩٠، ص ١٤٠.

(٣٦) الترمذى: السنن، ج٢، دار إحياء التراث، بيروت، ص٣٥٧.

كما يجب أن يتعلم المتعاملين في السوق أحكام المعاملات الشرعية فقد روى عن عمر –رضي الله عنه– قال: "لا يبيع في سوقنا إلا من قد تفقه في الدين"(٣٧)، وتقوم السوق على معايير القيمة العادلة، والصدق قال: – صلى الله عليه وسلم– "التاجر الصدوق الأمين المسلم مع الشهداء يوم القيامة"(٣٨)، فهذه السوق لا تعرف التطفيف ولا البخس، "ويل للمطففين *الذين إذا اكتالوا علي الناس يستوفون وإذا كالوهم أو وزنوهم يخسرون"(٣٩)، ولا الاحتكار قال: –صلى الله عليه وسلم– "لا يحتكر إلا خاطئ"(٤٠)، ولا يوجد ربا في المعاملات المالية "يأيها الذين امنوا اتقوا الله وزروا ما بقي من الربا إن كنتم مؤمنين"(٤١)، كذلك إن الاختلاف بين أجزاء الأرض يستوجب التبادل التجاري، قال تعالى: "وفى الأرض قطع متجاورات وجنات من أعناب وزرع ونخيل صنوان وغير صنوان يسقى بماء واحد ونفضل بعضها على بعض في الأكل إن في ذلك لآيات لقوم يعقلون"(٤٢)، قال –صلى الله عليه وسلم–: "من جلب سلعة إلى مصر من الأمصار وباعها بسعر يومه فله أجر شهيد"(٤٣)، ولكن التبادل يجب أن يكون متكافئا بين الدول دون مظاهر للتبعية ودون إهدار للموارد.

٥. ضوابط التوزيع.

ويتم توزيع الناتج وفقاً لمعايير توزيع "عادلة"، تناسب مع الجهد المبذول أو المخاطرة المتضمنة أو التكافل الاجتماعي المنشود ومن هذه المعايير: "الأجر" لمن يعمل أجيرا، و"الضمان" أي المخاطرة ربحاً كانت أم خسارة للمال ولمن يعمل بالخاطرة "المضارب" ثم "الحاجة" لغير القادرين – جزئياً أو كلياً، فبالنسبة لهؤلاء، توجد مسئولية الدولة وبقية أفراد المجتمع في التوزيع و"إعادة" التوزيع وفقاً لمعيار الحاجة لتوفير الحياة الطيبة للفقراء والمساكين، فالتوزيع أحد ركائز التنمية في الإسلام.

---

(٣٧)رواه الإمام مالك في الموطأ ، كتاب البيوع حديث رقم ١١٦٤.

(٣٨) محمد بن عبد الله النيسابورى: المستدرك على الصحيحين، تحقيق: مصطفى عبد القادر عطا، ط١، ج٢، ١٩٩٠، دار الكتب العلمية، بيروت، ص٧.

(٣٩) سورة المطففين: الآيات " ١ – ٣".

(٤٠) ابن ماجه: السنن، كتاب التجارة، باب الحكرة، حديث رقم ٢١٤٥.

(٤١) سورة البقرة: الآية " ٢٧٨ ".

(٤٢) سورة الرعد: الآية " ٤ ".

(٤٣)البخاري: صحيح البخارى، مرجع سابق، ط٣، ج٥، ص٢١٨١.

وكذلك يتم التوزيع في صورة الصدقات المفروضة، وعلي رأسها الزكاة والصدقات التطوعية والكافرات وغيرها من النفقات، تحقيقاً لعدالة التصرف في المال وإقامة للتكافل الاجتماعي وضماناً لأكفأ استخدام ممكن للمال: "وأنفقوا مما جعلكم مستخلفين فيه فالذين آمنوا منكم وأنفقوا لهم أجر كبير"(٤٤)، "خذ من أموالهم صدقة تطهرهم وتزكيهم بها"(٤٥)، وفي حديث "أن الله أفترض عليهم صدقة في أموالهم تؤخذ من أغنيائهم فترد علي فقرائهم"، "ما نقص مال من صدقة"(٤٦)، ومن ناحية المصارف تعمل الزكاة علي إعادة توزيع الدخل فيكون التوزيع في صالح الطبقات الفقيرة مما يساعد علي زيادة اشتراكهم في الإنتاج من ناحية وزيادة إنفاقهم الاستهلاكي من ناحية أخري. ومن ثم يساهم في زيادة الطلب الفعال والانتعاش الاقتصادي. كما أنها تعمل من حيث مصارفها علي الحض أيضاً علي الاستثمار والإنتاج، وفي ذلك يقرر الفقهاء بالإجماع بأن القادر علي الكسب بحرفته أيا كانت إنما يعطي القدر الذي يمكنه من مواصلة الكسب، وعن عمر رضي الله عنه أنه كان يقول لعماله: إذا أعطيتم فأغنوا، كما أن الزكاة لا تعطى للقادر بجهده وماله– علي العمل والكسب، وفي ذلك يقول الرسول صلي الله عليه وسلم: "لا تحل الصدقة لغني ولا لذي مرة سوي"(٤٧).

<u>ملخص البحث</u>:

ومن أهم نتائج البحث أن أنها تؤكد تفاقم الأزمة الاقتصادية المصرية وأثر ذلك علي عدم عدالة التوزيع ومن ثم زيادة معدلات البطالة والفقر. كما أوضحت نتائج البحث في كل من معدل النمو وكيفية الاستثمار والتجارة الخارجية وارتفاع اسعار الغذاء إلي جانب الهبوط الحاد للبورصة المصرية ومن ثم المؤشران الرئيسان للبورصة **EGX30** و **EGX100** بنسبتي ١٠.٥٪، ١٤٪ علي التوالي.

وبناءاً علي النتائج سالفة الذكر، فإن البحث قد اقترح سيناريوهان. السيناريو الأول نظام السوق الاجتماعي بديل للتنمية الاقتصادية والذي يتضمن الآتي:

١– اتخذ القرارات الأساسية "الإنتاج والاستثمار والاستهلاك" بناء على قوى السوق.

---

(٤٤) سورة الحديد: الآية " ٧ ".

(٤٥) سورة التوبة: الآية " ١٠٣ ".

(٤٦) الترمذى: السنن، ج٣، ص ٥٦٢.

(٤٧) النسائى: السنن، تحقيق: عبد الفتاح أبو غدة، ج٥، ط٢، مكتبة المطبوعات الإسلامية، حلب، سوريا، ١٩٨٦، ص٩٩.

٢- اتساع المجال أمام القطاع الخاص للقيام بالنشاط الإنتاجى.

٣- إعطاء أهمية كبرى لعدالة توزيع الدخل والثروة مع اتخاذ السياسات الملائمة لتحقيق ذلك.

٤- قيام القطاع العام بالعمل فى المجالات الاستراتيجية والحيوية التى يقرر المجتمع عدم احتكار القطاع الخاص لها.

٥- تشجيع المنافسة إلى أبعد حد، ومنع الاحتكار.

٦- حكومة قوية ترعى الصالح العام فى المقام الأول، وقادرة على الإشراف والتوجيه.

أما السيناريو الثاني، فإنه يحاول إدارة الأزمة الاقتصادية في مصر من خلال رؤية اسلامية والتي تتضمن ضوابط للعنصر البشري (عنصر العمل)، وكذلك ضوابط الإنتاج والانفاق والسوق والتوزيع.

المراجع

١- القرآن الكريم.

٢- جمال الدين بن منظور: **لسان العرب**، مجلد١٢، دار صادر، بيروت، لبنان، ١٩٧٣.

٣- منير البعلبكي: **المورد**، دار العلم للملايين، بيروت، لبنان، ١٩٧٦.

٤- عبد الرحمن خلف العنزى: **إدارة الازمات**، مركز التمييز للارشادات والبحوث والتدريب، الكويت، ٢٠٠٤.

٥- هندرسن كولم: **سقوط آسيا**، ترجمة: فريق بيت الافكار الدولية، مؤسسة المؤتمن للتوزيع، الرياض، السعودية، ١٩٩٩.

٦- زهانج شانجتاى: **التحديات الاستراتيجية للصين**، ترجمة: محمد ياسر منصور، مراجعة: ليلى بدر، مجلة الثقافة العالمية، عدد١٥١، ٢٠٠٨، المجلس الوطني للثقافة والفنون والاداب، الكويت ٢٠٠٨.

٧- محمد شومان: **الأزمات أنواعها**، www.suhuf.net.sa/2001jaz/4/ari.htm.

٨- فاضل زكي محمد: **الشؤون الدولية من التوترات إلى الأزمات**، مجلة الدراسات الدبلوماسية، عدد٤، معهد الدراسات الدبلوماسية، الرياض، ١٩٨٧.

٩- محمد رشاد الحملاوى: **إدارة الازمات-تجارب محلية وعالمية**، مكتبة عين شمس، مصر، ١٩٩٥.

١٠- محمد طاقة، طارق العكيلي: **البيروستريكا والبعد الاقتصادي والاجتماعي لازمة النظام الشيوعي**، مجلة كلية الادارة والاقتصاد، عدد ١٣، الجامعة المستنصرية بغداد، ١٩٩١.

١١- صالح ياسر حسن: **العلاقات الاقتصادية الدولية – الابستمولوجيا، الانطولوجيا، الاكسيولوجيا**، ط١، دار الرواد المزدهرة، بغداد، العراق، ٢٠٠٦.

١٢- الامم المتحدة، **اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا (الاسكوا): تحليل الأداء الاقتصادي وتقييم النمو والانتاجية في منطقة الاسكوا**، عدد١، نيويورك، ٢٠٠٣.

١٣- دانييل أرنولد: **تحليل الازمات الاقتصادية للامس واليوم**، ترجمة: عبد الامير شمس الدين، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، ١٩٩٢.

١٤- ابراهيم عرفات: **التحذير من الازمات الدولية"، مجلة السياسة الدولية**، عدد ٨٠، مؤسسة الاهرام، القاهرة، مصر، ١٩٨٧.

١٥- طاهرحمدي كنعان: **تنمية الموارد البشرية والنمو الاقتصادي في الدول العربية**، وقائع الندوة المنعقدة في أبوظبي، للمدة المنعقدة من ١٧-١٨ أذار، ١٩٩٨.

١٦- محسن احمد الخضيرى: **إدارة الازمات**، مكتبة مدبولي، مصر، ١٩٩٥.

١٧- السيد عبد المنعم حجازى: **إدارة الأزمة السياسية فى مصر بالتطبيق على ثورة ٢٥ يناير**، المؤتمر الدولى الرابع، "الاستثمار الاجتماعى-الاقتصادى العربى فى ظل مناخ الحرية والعدالة، المعهد العالى للعلوم الإدارية، مصر، ٣-٤ إبريل، ٢٠١٢"، ص ص ٢٦١-٢٩٠.

١٨- جاسم الذهبى: **ايجاد الحلول الناجحة في مواجهة الأزمات**،

http://wwwalsabaah.com/paper.?

١٩- محمد تركي سلامه: **الاصلاح السياسي دراسة نظرية**، المجلة الثقافية، جامعة الاردن.

WWW. Ju. Edu. jo / publicution cultural٪ magazine / Rform. htm.

٢٠- أسامة المجذوب: **العولمة والاقليمية- مستقبل العالم العربي في التجارة الدولية**، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، ٢٠٠٠.

٢١- حسين عمر: **مبادئ المعرفة الاقتصادية**، ط١، دار السلاسل، الكويت، ١٩٨٩.

٢٢- فؤاد مرسى: **الرأسمالية تجدد نفسها**، سلسلة دار المعرفة، الكويت، ١٩٩٥.

٢٣- سمير الخفاجى: **تحليل تطور الازمات الاقتصادية في النظام الراسمالي**، اطروحة دكتوراه، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة بغداد، ٢٠٠١.

٢٤- عبد الرحمن يسري أحمد: **قضايا اقتصادية معاصرة**، الدار الجامعية للطباعة والنشر والتوزيع، مصر، ٢٠٠٠.

٢٥- رمزي زكى: **العولمة المالية الاقتصاد السياسي لراس المال المالي والدولي رؤية من البلاد النامية**، دار المستقبل، مصر، ١٩٩٩.

٢٦- فيديل كاسترو: **أزمة العالم الاقتصادية والاجتماعية**، دار المستقبل العربي للنشر، القاهرة، مصر، ١٩٨٤.

٢٧- عبد النبي اسماعيل الطوخى: **التنبؤ المبكر بالازمات المالية باستخدام المؤشرات المالية القائدة**، WWW.kantakji.com/figh/files/mange

٢٨-وو بن: **الصينيون المعاصرون، التقدم نحو المستقبل انطلاقا من الماضى**، ترجمة: عبد العزيز حمدى، ج٢، سلسلة عالم المعرفة، عدد ٢١١، المجلس الوطنى للثقافة والفنون والآداب، الكويت، ١٩٩٦.

٢٩- دانييل بورشتاين، ارنيه دى كيزا: **التنين الأكبر**، الصين فى القرن الحادى والعشرين، ترجمة: شوقى جلال، سلسلة عالم المعرفة، عدد ٢٧١، المجلس الوطنى للثقافة والفنون والآداب، الكويت، ٢٠٠١.

٣٠- روبين ميريديث: الفيل والتنين، **صعود الهند والصين ودلالة ذلك لنا جميعا**، ترجمة: شوقى جلال، سلسلة عالم المعرفة، عدد ٣٥٩، المجلس الوطنى للثقافة والفنون والآداب، الكويت، ٢٠٠٩.

٣١- جمهورية مصر العربية، المركز المصرى للدراسات الاقتصادية: **آراء فى السياسة الاقتصادية، الاقتصاد المصرى بعد ثورة ٢٥ يناير: التحديات الحالية ورؤية مستقبله**، عدد ٢٧، مايو ٢٠١١.

٣٢- تقرير صندوق النقد الدولى حول: "**مسر بعد الثورة**"،
http://www.egylovers.org/vb/showthread.php?t=58093

٣٣- جلال أمين: **العولمة والتنمية العربية من حملة نابليون إلى جولة الأوروجواي ١٧٩٨-١٩٩٨**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط١، سبتمبر ١٩٩٩.

٣٤- ج تيمونز روبيرتس، ايمى هايت: **من الحداثة إلى العولمة**، سلسلة عالم المعرفة، المجلس الوطنى للثقافة، الكويت، ج٢، عدد٣٠٩.

٣٥- جون جريي: **الفجر الكاذب، أوهام الرأسمالية العالمية**، ترجمة: أحمد فؤاد بلبع، مكتبة الشروق، القاهرة، ط١، ٢٠٠٠.

٣٦- وزارة التجارة الخارجية: النشرة الاقتصادية الشهرية، مايو ٢٠٠٣.

٣٧- مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام: **تقرير الاتجاهات الاقتصادية الاستراتيجية**، ٢٠٠٢، القاهرة، يناير ٢٠٠٣.

٣٨- عبد الخالق فاروق: **البطالة بين الحلول الجزئية والمخاطر المحتملة**، مركز المحروسة للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات، ٢٠٠٤.

٣٩- عبد الفتاح الجبالي: **الركود والنمو مشكلات في الاقتصاد المصري المعاصر**، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، القاهرة، ٢٠٠٤.

٤٠- محمد جمال عرفه: موقع المركز العربى للمصادر والمعلومات حول، **العنف ضد المرأة**، ٢٨ أغسطس ٢٠٠٢، وكذلك عمرو سليمان . **أرقام العنوسة لا تكذب ولا تتجمل** . موقع مصريات دوت أورج . ٢٨ يونيو ٢٠٠٥.

٤١- خالد منتصر : **إكتئاب وطن ... وباء الإكتئاب، هل مصر تعيش حالة إكتئاب جماعى؟ مصر فى عيادة الطبيب النفسى**، موقع إيلاف على الإنترنت. الخميس ١٨ سبتمبر ٢٠٠٣.

٤٢- محمد حسن الحفناوي: جريدة الأهرام المصرية، عدد ١٧ مارس ٢٠٠٣.

٤٣- أمانى فوزى أحمد طه: **الرؤية المستقبلية للاقتصاد المصرى**، مجلة الديمقراطية، عدد٤٤، أكتوبر ٢٠١١، مؤسسة الأهرام، مصر.

٤٤- المركز العربى للأبحاث ودراسات السياسات، وحدة تحليل السياسات: **الأزمة المصرية: مخاض الديمقراطية العسير** ، سلسلة تحليل سياسات، ديسمبر، ٢٠١٢، قطر.

٤٥- عالية المهدى، أنور عبد العال: **السكان والتنمية الاقتصادية: ١٩٥٢-٢٠٠٧**، مؤتمر التطور الاقتصادى والسياسى لمصر فى مائة عام، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهر، ١٢- ١٣ مايو، ٢٠٠٨.

٤٦- سلطان أبو على: **الاقتصاد المصرى بعد الثورة،: وجهة نظر**، مركز شركاء التنمية للبحوث والاستشارات والتدريب، ٢٠١١.

٤٧- عبد الحميد الغزالى: **الإنسان أساس المنهج الإسلامي في التنمية الاقتصادية**، من منشورات مركز الاقتصاد الإسلامي، المصرف الإسلامي الدولي، القاهرة، ١٩٨٨.

٤٨- ابن كثير الدمشقي أبو الفداء إسماعيل بن كثير، **تفسير القرآن العظيم**، دار الفكر بيروت ١٤٠١هـ.

٤٩- صحيح البخاري: تحقيق: مصطفى ديب البغا، ج٢، دار ابن كثير اليمامة، بيروت، ١٩٨٧.

٥٠- الطبراني: **المعجم الصغير**، تحقيق: حمد بن عبد الحميد السلفى، مكتبة العلوم والحكمة، الموصل، ١٩٨٣، ج.٢

٥١- يوسف القرضاوى: **فقه الزكاة**، مؤسسة الرسالة، بيروت، ج٢، ط ١٥.

٥٢- ابن ماجه: **السنن**، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، ج٢، دار الفكر، بيروت.

٥٣- ناصر صديق ، محمد رابوى: **المدخل الى الاقتصاد المقارن**، ندوة الثقافة والعلوم، دبى، الأمارات العربية المتحدة.

٥٤- ابن خلدون: **المقدمة**، فصل٤، باب ١١.

٥٥- محمد صلاح الصاوى: **مشكلة الاستثمار في البنوك الإسلامية وكيف عالجها الإسلام**، دار المجتمع للنشر، جدة، ١٩٩٠.

٥٦- الترمذى: **السنن**، ج٢، دار إحياء التراث، بيروت.

٥٧- مالك بن أنس: **الموطأ**، كتاب البيوع.

٥٨- محمد بن عبد الله النيسابورى: **المستدرك على الصحيحين**، تحقيق: مصطفى عبد القادر عطا، ط١، ج٢، ١٩٩٠، دار الكتب العلمية، بيروت.

٥٩- ابن ماجه: **السنن**، كتاب التجارة، باب الحكرة.

٦٠- النسائى: **السنن**، تحقيق: عبد الفتاح أبو غدة، ج٥، ط٢، مكتبة المطبوعات الإسلامية، حلب، سوريا، ١٩٨٦.

٦١- مركز البحوث والدراسات، الغرفة التجارية الصناعية بالرياض: **التقرير الاقتصادى-الاقتصاد العالمى رهن الديون الأمريكية**، عدد ١٩، ٢٠١١، يناير ٢٠١٢.

62- Grand Larusse, Encyclopedlaus, Tomez, Parsilibri, 1961.

63- M. Boyer, "National the crisis in world dustry", Chicago University, IMF study center., No. 12, 1987.

64- D. Cauto, Essential Writing of Karl Mark, London pan ther Co. London, 1987.

65- W. J. Barber, History of Economic Thought, penguin Book Co., London, 1967.

66- Government Accountability Office, The Debt Limit: History and Recent Increases, September 8, 2010.

67- The PEW center on the states, The Debt Ceiling Debate: How a federal could impact states and cities, July, 2011.

68- http://www.tcmb.gov.tr/odemedenge/kredi/short5.pdf

69- Nelson, et.al. Greece's debt crisis: overview, Policy, Reponses, and Implication, Congressional Research Service, August, 2011.

70- Nanto, D. et.al, Japan's 2011 Earthquake and Tsunami: Economic Effects and Implications for the United State, Congressional Research Service, 25March, 2011.

71- Wong, J., China's Economy 2010: Continuing Strong Growth, with possible Soft Landing for 2011, EAI Background Brief No. 591, January, 2011.

72- International Monetary Fund, Global Financial Stability Report Grappling with Crisis Legacies, Washington, September, 2011.

73- African Development Fund "AFDB". The Revolution in Tunisia: Economic Challenges and Prospects, 11 March, 2011.

74- Sharp, J., Egypt in Transition, Congressional Research Service, 21 September, 2011.